الندوة العلمية

حول موضوع

"تعزيز النزاهة والوقاية من مخاطر الفساد في ظل جائحة كورونا"

الكلمة الافتتاحية

للسيد محمد بشير الراشدي

رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

الخميس 21 يناير 2020

الرباط، عبر تقنية الندوة المرئية عن بعد

السيد ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية المحترم، معالي السفير؛

السيد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المحترم؛ رئيس المستشارين الفنيين في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية؛

السيدة نائبة الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال افريقيا؛

السيدات والسادة أعضاء وفود الدول العربية الشقيقة المحترمين؛

حضرات السيدات والسادة؛

باسم الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، رئيسةِ الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، أرحب بالسيدات والسادة المسؤولين وممثلي الدول والخبراء ورجال الإعلام، في هذه الورشة التي نُنظِّمها عبر تقنية التناظر المرئي عن بعد؛ شاكرا لكم جميعا تفهُّمَكم ومساهمَتَكم المرتقبة في تأطير وإنجاح أشغالها، ومُتطلعا إلى أن يشكل هذا اللقاء الدراسي فرصة لتبادل التجارب والخبرات والإجراءات المتخذة لتعزيز النزاهة والوقاية من مخاطر الفساد، خاصة في ظل جائحة كورونا.

ويجدر بي، في مستهل هذه الكلمة، أن أؤكد على أنني أعتبر ورشة اليوم محطة متميزة لإثارة الانتباه وتنمية الوعي الجماعي بالاختلالات التي قد تطال منظومة الحكامة تحت تأثير المواجهة الآنية والناجعة لجائحةٍ مثل جائحة كورونا. كما أعتبرها مناسبةً سانحة لإنضاج تصور مشترك وتعميق التفكير حول السبل الكفيلة بتحقيق التوازن

المنشود بين متطلبات الفعالية في تحجيم أضرار وتداعيات الكارثة، وبين مستلزمات صون مقومات الحكامة، وتحصين الجهود من أجل تفادي الانزلاقات المحتملة التي من شأنها أن تعمق وضع الفساد في بلداننا.

حضرات السيدات والسادة؛

من منطلق الاقتناع بالضرورة الملحة لإرساء رؤية ناضجة لهذا التوازن المطلوب بين النجاعة والراهنية في مواجهة الجائحة، من جهة، والوقاية والاحتراس من اتساع مساحات انفلات مظاهر الفساد، من جهة ثانية، اسمحوا لي أن أتقاسم معكم بعض التساؤلات التي تؤطر هذا التطلع، والتي قد تفتح أمامنا آفاقَ بناءِ تصورنا بخصوص هذا المطلب الحيوي.

سوف أبدأ باستفسارٍ عام أعتقد جازما أنه مشترك بيننا جميعا والذي يمكن تلخيصه ببساطة على النحو التالي : هل أثرت الجائحة في اتساع رقعة الفساد وما هو حجم هذا التأثير؟

للتفاعل مع هذا التساؤل، من الإنصاف القول إنه من السابق لأوانه الحديث عن معطيات كمية ونوعية مضبوطة كفيلة بتأكيد المنحى التصاعدي لمظاهر الفساد بسبب جائحة كورونا، لكن الأمر الأكيد هو أن الجائحة نزلت بثقلها الأكبر على الفئات الأكثر هشاشة، وضَاعفَت بالتالي احتياجاتِها إلى الحقوق الأساسية، الأمر الذي وضع منظومة الحكامة أمام اختبار حيوي لإثبات نجاعتها في ضمان الولوج المتساوي والشفاف لمختلف الخدمات.

وإذا كان تنامي الفساد، كما جاء في تقرير التنمية البشرية، يبقى مرتبطا على الخصوص بطبيعة برامج التنمية المعتمدة في مجال محاربة الفقر وتحقيق المساواة وتحسين المستوى النوعي للمعيشة وتقليص الفجوات في الاستفادة من إمكانيات التنمية البشرية المتجددة، فإن التصدُّع الذي أصاب هذه البرامج تحت تأثير الأضرار البليغة لجائحة كورونا من شأنه أن يساهم في تفجير بؤر الفساد ويؤججَ تفاعلاته، بالنظر للالتقائية المؤكدة بين تعثر البرامج التنموية وتفشي الفساد.

بعد طرح هذا التساؤل الأول على بساط النقاش، اسمحوا لي أن أنتقل إلى تساؤل ذي بعد تأطيري يطرح نفسه على مستوى آخر، ويمكن صياغته على النحو التالي: إذا كان تأثير الجائحة في إفراز مظاهر الفساد يبدو أمرا مستساغا في انتظار تأكيده وقياسه بمعطيات ميدانية مثبِتة، فهل كانت المقاربات المعتمدة والإجراءات الضرورية لمواجهة الجائحة عاملا مساهما في فتح بؤر جديدة للفساد؟ وما هي أوجه القصور في الإجراءات المصاحبة لضمان الشفافية والوقاية من مخاطر تفشي الفساد؟

تفاعلا مع هذا التساؤل، لا بد من التأكيد في البداية على أن الطابع الاستعجالي والاستثنائي والراهني لإجراءات مواجهة الجائحة أمر يفرض نفسه على جميع الدول والحكومات، لضمان المحاصرة الحثيثة لارتدادات هذه الجائحة الكمية منها والنوعية. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن تقارير المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، الوطنية منها والدولية، وأخص منها بالذكر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة

الأمم المتحدة والشبكة العالمية للوقاية من الفساد NCPA، تُجمع على أن الطابع الاستعجالي والآني لمقاومة الجائحة **يُرجِّح** حدوث انزلاقات ذات صلة بأفعال الفساد.

وبهذا الخصوص، ما فتئت هذه المنظمات تنبه إلى أن احتمالات حدوث الفساد ساهم في تَغْذِيَتِها ضُعفُ إمكانيات الولوج للمعلومات والبيانات المفتوحة إضافة إلى المساحة الضيقة للمساهمة المجتمعية والمدنية على مستوى الفعل والمراقبة، مما جعل فضاء شبكات التواصل الاجتماعي الملاذَ الوحيد لإسْماع صوت المجتمع ولممارسة التعبئة الوطنية، الأمر الذي فتح الباب أمام الانتشار الواسع للمعلومات والأخبار الزائفة.

على أساس هذه القرائن وغيرها، جاء شعار احتفال منظمة الأمم المتحدة باليوم العالمي لمكافحة الفساد مكرِّسا لمبدأ الإعلاء من قيم الحكامة كمدخل أساسي للمواكبة وتقوية مسار الخروج من الجائحة. وهو المُتَضَمَّن في شعار **"التعافي تحت لواء النزاهة"**. وكانت كلمة الأمين العام ذات دلالة واضحة في هذا الشأن، خاصة عند قوله :***"إن الفساد فِعْلٌ إجرامي لاأخلاقي وخيانة للأمانة المُسْتَوْدَعَة من الشعب. وضَرَرُهُ يكون أشدَّ جسامة في أوقات الأزمات، كما في الوقت الحالي الذي يُكَابِدُ فيه العالم جائحة كوفيد-19 . والتعامل مع هذا الفيروس يَخْلُقُ فُرَصاً جديدة لاستغلال ضعف الرقابة وعدم كِفاية الشفافية، حيث يتم تسريب الأموال بعيداً عن الناس في أوقات هم فيها أحوجَ ما يكونون إلى تلك الأموال" . نهاية الاقتباس.***

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

تفاعلا مع مختلف هذه التخوفات، لا بد من استنهاض القدرات وتعميق التفكير حول أنجع السبل التي تَضْمَنُ التَوْفيق بين الإجراءات الاستعجالية والمساطر الخاصة لمواجهة الجائحة، من جهة، وضمانات الشفافية والحكامة الجيدة والمسؤولة، من جهة ثانية.

تحقيقا لهذا التطلع، من المناسب التأكيد على أنه إذا كانت جائحة كورونا قد شكلت، وما زالت، اختبارا حقيقيا لمختلف الدول والمؤسسات الحكومية، وجعلتها مطالبةً بالتأقْلُم السريع مع الأزمة، بتفعيل إجراءات استعجالية لمواجهة الجائحة، فإن من الوجاهة التأكيد على أن مقومات الحكامة الجيدة بإمكانها توفير الالتقائية بين الهدف الرامي إلى تحقيق المرونة والقدرة على مسايرة وتحصين العمل الاستعجالي، وهدف تحصين تدبير الشأن العام من الانفلاتات المحتملة للفساد.

وإذا كان مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ما فتئ يؤكد بهذا الخصوص على ضرورة إلْتِفاف الدول حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتسلح بمقتضياتها في تَمْنِيع وتَقْويم آليات مواجهة الجائحة، فإن الحاجة تبدو ماسة إلى بَذْل جهود أكبر على مستوى تثبيت نظام شفاف ومنفتح للمعلومات، ومتميز بالتنسيق والتعاون بين مختلف قواعد المعطيات، مع إرساء نظام معلوماتي حول الأموال العامة مِن حيث مصادرُ التمويلِ ومجالات الإنفاق ومؤشرات الإخبار.

ومقابل المخاطر التي تمثلها الإجراءات الاستثنائية لتدبير جائحة كورونا وما يمكن أن يترتب عنها من استفحال للفساد وآثاره على التنمية وتغطية حاجيات المواطنين، سواء تلك المرتبطة مباشرة بالجائحة، من خدمات طبية ومواكبة اجتماعية ودعم للاقتصاد، أو تلك المتعلقة بحاجياتهم اليومية وضمان الخدمات العمومية والرفاهية لكل المواطنين، لابد أن نقف على ما تم تحقيقه في ظل ظروف هذه الجائحة وما يمكن استخلاصه من دروس وعِبر، خاصة فيما يخص تطوير قدرات السلطات العمومية من حيث السرعة والمرونة والبرمجة وتحديد الأولويات والبحث عن النجاعة في التدبير.

في نفس الاتجاه وعلى سبيل المثال، من المهم التقدير الإيجابي للحجم والسرعة التي تم بها التحويل الرقمي وتكييف العديد من الخدمات في العديد من البلدان، في إطار عالٍ من التنسيق والالتقائية بين المتدخلين العموميين وحتى من القطاع الخاص.

دروس ومقاربات يجب استثمارها وتطويرها لبلورة وإنجاز الإصلاحات الكبرى والمهيكلة من أجل وضع أسس نموذج تنموي قوي، مدمج ومستدام، يضع المواطن في صلب أهدافه ويجعله فاعلا أساسيا في تصْميمِه وتنزيله.

حضرات السيدات والسادة،

هذه بعض التوجهات المُؤَطِرة التي اِرْتَأيت أن أساهم بها معكم في افتتاح هذا اللقاء التفاعلي الذي سنستمع في بدايته بعد قليل إلى كلمات أصحاب المعالي ممثلي المنظمات الدولية المعنية، لِنُنَظِّم أَشْغالَنا بعد ذلك في إطار جلستي عمل؛ تُخَصَصُ الأولى لتقديم التجارب الوطنية حول الأُطُر المؤسساتية المطلوبة لتَعْزيز النزاهة في زمن جائحة كورونا، في حين تُخَصَصُ الجلسة الثانية للتَطَوُر الرقمي ودوره في تعزيز الشفافية والوقاية من الفساد في إطار تطوير التدابير القادرة على مواجهة جائحة كورونا في بلداننا العربية.

فإليكم مني جميعا جزيل الامتنان والتقدير، وللسيدات والسادة الخبراء تجديدُ الشكر والترحاب، عبر هذا الندوة المرئية عن بعد، مشفوعا بمُتمَنِياتي للجميع بالحِفْظ والعافية والقَضاء النهائي على هذه الجائحة، ولأشغال لقائنا بكامل النجاح والتوفيق،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.